**الاسم/ عبيد أسامة عبيد شعت.**

**التكليف النصفي/ مقدمة في السياسات**

**في الرابط التالي تقرير صادر عن مركز كارنيجي بخصوص المشكلات الأساسية في العالم العربي واقتراحات أساسية للتعامل معها.**

**التكليف: لخّص التقرير واعرض المشكلات الرئيسية التي قدمها واقتراحاته لحلها في حدود 1000 كلمة، ومن ثمّ بيّن رأيك بالتقرير في تعليق نقدي إن كنت موافق أو غير موافق على اختيار المشاكل واقتراحات الحل التي عرضها التقرير، مع بيان الأسباب التي دفعتك لتبنّي هذا الرأي -لا يقل التعليق عن 500 كلمة-**

----------------------------------------------

**التمثيل، المشاركة، والحرية: البحث عن بدائل**

تتقلّص في أرجاء المنطقة الحريات المدنية - وهي حريات التعبير، والتجمع، والتنظيم والصحافة. ووفقاً لبيانات منظمة " فريدم هاوس"، فإن جميع البلدان العربية، باستثناء خمسة منها (أي 71%) "ليست حرة"، ولا تعتبر أية دولة عربية "حرة" في تصنيفات حرية الصحافة والإنترنت. وتعتبر المنظمة الأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب دولاً "حرة جزئياً"، ويبين قدرة تلك الحكومات على ضبط ومراقبة عمليات اللبرلة فيها. غير أن الناشطين المحبطين في المنطقة قد استقر رأيهم على العموم على أن العام 2011 يمثّل لحظة مؤقتة عابرة.

ومع ذلك، فإن الكثيرين لازالوا يتشبثون بالأمل، ويحسّون بأنه لازال لديهم بعض الخيارات للتشارك مع الحكومة، على الرغم من أن هذه الخيارات قد تكون غير تقليدية. ومن هنا، فإن الناس يبحثون عن وسائل بديلة للمشاركة في سيرورات صنع القرار ولتأكيد وممارسة حرياتهم في بلادهم.

**النشاط السياسي والمشاركة السياسية**

أدّى احتقار المواطنين للسياسيين وللأحزاب السياسية وانعدام الثقة بالحكومات إلى انخفاض نسبة المقترعين، ولاسيما الشباب في الانتخابات. ويعود جانب من عدم الثقة ذاك إلى خيبة الأمل التي يحس بها الكثيرون، وبخاصة النساء والشباب، الذين يشكّلون شرائح صغيرة من أعضاء الأحزاب السياسية في المنطقة.

**فعالية الحكومة**

غالباً ما تبحث الحكومات، عند مواجهتها لتحديات تزويد الخدمة، عن حلول لاتعالج قضية المساءلة الجوهرية.

لقد بدأت الإمارات العربية المتحدة، وهي من أغنى بلدان المنطقة وحكومتها من الأفضل في مجال تزويد الخدمات، بتطبيق نظام طوعي لتحديد المراتب لتطوير أداء القطاع العام في 2011. وقدّم التدريب لجميع المؤسسات التي حددت مراتبها وفقا لقدرتها على تزويد المعلومات، والارتقاء بالقدرات وتقديم خدمات مرضية تماما. لكن بالنسبة إلى حكومات أخرى، كما في الكويت والمملكة العربية السعودية، فإن فعالية الحكومة لا علاقة لها بمستوى الموارد. فعلى الرغم من وفرة الموارد، فإن المملكة العربية السعودية والكويت أخفقتا في الأداء على مستوى الإمارات العربية المتحدة وقطر، بل إن دولا ذات موارد محدودة، مثل الأردن، والمغرب، وتونس، تتميّز بأداء مماثل لأداء المملكة العربية السعودية. لكن حتى في الدول التي حسّنت فيها الحكومات من فعّاليتها بمرور الوقت، فإن المواطنين لازالوا يشعرون بخيبة الأمل إزاء ما يلمسونه من انعدام التقدّم.

**تحديات تزويد الخدمات**

خلال السنوات القليلة الماضية، حققت بعض الحكومات العربية إنجازات مهمة في مجالي الصحة والتعليم، فاستأصلت عدداً من الأمراض السارية، وخفضت من المعدلات المرتفعة لوفيات الرضع والأمومة من خلال رفع مستوى الوعي، وتيسّر الحصول على الدواء، والاستثمار في بناء أو تطوير أوضاع المؤسسات الطبية، وتعزيز استكمال الدراسة الابتدائية. لكن على الرغم من هذه التحسينات، لازال المواطنون يشعرون بخيبة الأمل تجاه قصورها، ولاسيما في ظل البلاغيات الخطابية ومحاولات الإصلاح التي لا نهاية لها على ما يبدو.

سعت المغرب والأردن إلى تحسين مستوى الخدمات الأساسية عبر سلسلة من الإصلاحات في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، كما تعمل الحكومتان المصرية واللبنانية على خفض توقعات المواطنين بالتدريج من ناحية تزويد الخدمات في البلدين.

من الواضح أن هناك فجوة عريضة وآخذة بالاتساع بين ما تعد به الحكومات وما تقدّمه. وسنة بعد سنة، ينفذ صبر المواطنين الذين مافتئوا، في جميع أرجاء المنطقة، ينتظرون تغيراً ملموساً في حياتهم اليومية. حيث يُقال أن في تونس بعض الثوريين في المناطق المهمشة في الجنوب والداخل يلتحقون بصفوف الدولة الإسلامية في ليبيا أو سورية – لا بسبب إيديولوجية دينية مشتركة، ولكن بسبب اليأس، والإحباط، والإحساس بأن الحكومة الديمقراطية التي ناضلوا لإقامتها لم تفعل إلا أقل القليل لتحسين مستوى معيشتهم. يضاف إلى ذلك أن طبيعة حاجات المواطنين في بعض البلدان قد تغيّرت بصورة ملحوظة مع تحسّن نوعية الحياة لديهم.

**كيفية استجابة الحكومات**

ترفع حكومات عربية عديدة، على نحو متزايد، شعار اللامركزية بوصفه الطريق إلى الارتقاء بمستوى الحوكمة وتعزيز التنمية. ففي المغرب، وضع الملك محمد السادس في مطلع العقد الأول من هذا القرن مخطّطاً أولياً لتطبيق اللامركزية، كما أن التعديل الدستوري للعام 2011 أرسى قواعد متينة لدولة مغربية لامركزية. ومع أن هذه الخطط تبشّر بالخير – بل إن بلداناً أخرى مثل تونس تحاول محاكاتها – إلا أن التنفيذ لازال أمراً معلّقاً. ومن التحديات التي تواجه اللامركزية غياب الإرادة السياسية لتفويض حقيقي للصلاحيات إلى الهيئات الإدارية الأدنى مرتبة، أو توزيع الموارد المالية الضرورية على المحافظات الطرفية، كما هو الحال في تونس. علاوةً على ذلك، من المحتمل أن تكون التحديات الأساسية التي تُبْتلى بها الحكومة المركزية قائمة كذلك في المستويات المحلية أو المناطقية لأن الثقافة، والأجندات، والأولويات السياسية ليست مختلفة على الأرجح بين هذه وتلك.

والحل الآخر الذي يجري الترويج له هو الحكومة الإلكترونية، أو رَقْمنة العملية البيروقراطية عن طريق إعداد منصات إلكترونية لتيسير وصول المواطنين وعامة الناس إلى المعلومات الحكومية.

**الرقابة على الفساد**

إن الفساد، الذي يعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استخدام المنصب في القطاع العام لتحقيق مكاسب خاصة"، يصيب الحكومات بالشلل ويغضب المواطنين. في جميع أرجاء العالم العربي وفي المسح الذي أجرته مؤسسة كارنيغي العام 2016 حول الحوكمة على قادة الرأي العرب، رأى ما يقارب نصف المستجيبين، وعددهم 103، أن الفساد يمثل واحدة من القضايا الثلاث الأكثر إلحاحاً في المنطقة. وتتجلّى في البلدان العربية مستويات شتى من الفساد، تضم الفساد الصغير الطفيف، مثل رشوة شرطي المرور؛ والفساد المتوسط، كالمحاباة والمحسوبية في ممارسات التوظيف؛ والفساد الأكبر، مثل توزيع الموارد غير القانوني على جماعة إثنية أو دينية أثيرة، أو القَرْضَبة والاختلاس التام.

إضافةً إلى ذلك، على الرغم من أن مستويات الفساد قد لاتكون آخذة بالتزايد، فإن مدركات الجمهور عن الفساد تتزايد بالفعل. وبينما يجمع أغلب المواطنين في المنطقة داخل الحكومة وخارجها، على أهمية مكافحة الفساد، فإن الجهود المبذولة في هذا المجال قد مُنيت إلى حد كبير بالفشل.

**مُضْمَرات الفساد**

الفساد باهظ الكلفة. فبالإضافة إلى أنه يشوّه النمو الاقتصادي في الدولة أو في الصناعة، فإن "الشركات ستفقد الحوافز لتحسين نوعية المنتجات، كما ستتوقف مبتكرات ومكاسب الإنتاجية الواردة من الشركات الجديدة. وبعبارة أخرى، فإن [الفساد] يقوّض تنافسية الاقتصاد ويعيق الاستثمار وخلق الوظائف.

وذلك مثير للقلق بشكل خاص إذا أخذنا بالاعتبار أن عدم قدرة البلدان الغنية الموارد في المنطقة على الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية التي يتضاءل مخزونها بسرعة والتي شهدت عوائدها انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية. ووفقا لأحد التقارير، "ففي البلدان التي تحتوي على احتياطات ضخمة من النفط والغاز، مثل المملكة العربية السعودية، فإن رفع عوائد الضريبة أقل إلحاحاً واستعجالاً، مع أن ذلك ضروري لأغراض الاستدامة النقدية في المدى البعيد"، ولاسيما إذا أخذنا بالاعتبار الزيادات الكبيرة في الإنفاق التي شهدناها منذ بداية الربيع العربي.

ويمكن للفساد أن يخلّف تداعيات تلحق الضرر بالناحية الأمنية كذلك. فهو يفسح المجال للمتاجرين بالمحرّمات – كالأسلحة، والمخدرات، والبشر – لإدخال الممنوعات إلى البلاد. وتراخي الرقابة على الحدود، الناجم عن نظام قائم على الرشوة، قد ييسر عمليات تبييض الأموال وانتشار الإرهاب

**ثمّ بيّن رأيك بالتقرير في تعليق نقدي إن كنت موافق أو غير موافق على اختيار المشاكل واقتراحات الحل التي عرضها التقرير، مع بيان الأسباب التي دفعتك لتبنّي هذا الرأي**

التقرير يطرح مشكلة واقعية في الوطن العربي سببت العديد من المشاكل والنزاعات السياسية والدينية وبالتالي انا متوافق تماماً مع ما جاء في هذا التقرير وذلك لان:-

1. الدعوة للحرية في مضمونها العام ولكن سرعان ما انكمشت في هدف واتجاه معين وهو هدم الدولة والبنية الأساسية للدولة مما يلبي رغباتهم بمزيد من الدمار في الموارد البشرية والاقتصادية للبلد وبالتالي اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب في بعض البلدان لمحاربة الحرية المفرطة كان نوعاً ما إيقاف لمزيد من الدمار ومزيد من الاقتتال وأنا مع هذه الخطوات التي ساهمت في استقرار بعض الدول وذلك بعد سنوات من الدمار والقتال.
2. عدم الوفاء بالاحتياجات الأساسية من صحة وغذاء وأمان معيشي قد ساهم في خلق صراعات ونزاعات بين الشعب الواحد مما أنعكس ذلك على بقية الشعوب نتيجة الهجرة والبحث عن الأمان المعيشي والحرية المفقودة.
3. نمو مطرد إيجابي في البطالة طال اصحاب الشهادات العليا والعلمية وأقصد هنا الطبية والهندسية خصوصاً مما أثار الغضب لدى الخريجين نتيجة انعدام الفرص واقتصارها على أفراد معينة لها علاقات مع اصحاب القرارات العليا بغض النظر عن الخبرات والمؤهلات.
4. لقد برزت عدة توجهات ومبادرات شبابية قد أثرت على المواطنين وخلقت ترابط وتحالف وتوافق في القرارات مما ساهمت وأثرت في قرارات الدول التي خاضت غمار التغيير إبان الربيع العربي وهذا كان إحدى مخرجات الربيع العربي الإيجابية بعيداً عن التوجهات ولكن منحت الحريات ولو بأبسطها.
5. تفتقر بعض البلدان كفلسطين مثلاً لمجلس تشريعي واحد موحد لتمثيل الشعب إبان انقسام عام 2007 مما أثر على الحريات وعلى القرارات وجعل هناك تفرد في القرارات لشخص او حزب بعيداً عن مجلس كامل تم تهميشه وتلافيه إلى اليوم وينعقد بصورة دائمة ولكن دون أي اعتبار للقرارات الصادرة عن المجلس.
6. إن التشاور بين الشعب الواحد والأطياف المختلفة يمنح استقرار دائم للبلاد من خلال اتخاذ قرارات موحدة والحوار الدائم من أجل البلاد والمشاركة في اختيار السياسات وصنع القرارات وعدم التفرد بها.
7. العمل على بناء القدرات لدى المجالس المحلية يساهم في تسيير عمل الحكومات المختلفة بشرط أخذ المقترحات والمبادرات المقدمة بجدية مما يعني بأن هناك تشبيك بين الحكومات والشعب مما يؤدي ذلك لتوافق.
8. يجب العمل على بناء هيئة مستقلة برقابة صارمه تعمل على متابعة الفساد القائم من اعلى الهرم إلى أسفل الهرم في الحكومات بعيداً عن السلطات العاملة في البلاد لضمان مكافحة الفساد وعدم الانصياع لرغبات وقرارات الحكومات في ذات البلاد.
9. العمل على بناء نظام إلكتروني كامل يعمق العلاقة والترابط بين الشعب والحكومات والتواصل المباشر عن بعد في سبيل إحلال وحل المشاكل التي تواجه الأفراد في المجتمع ومن باب الشفافية في اتخاذ وصنع القرارات وحل المشكلات.